

لانه صلى الله عليه وسلم في منى عن نسا به بالبحر رواه رواه النجاشي والنضيمه
اقتضت من صدقة التطوع الاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لا اخص في تركها
لمن قدر عليها انتهى اي فيكونه للعاذر تركها وبين لم يرد بها انه لا ينزل شعوه ولا طفر
في عشود في الحجة حتى يفضي ولا يجب الا بالذرة ويسنان يوجع الرجل الاضحية بنفسه
انه احسن الذبح الامانة فاسنة لها ان توكلت في المجرع والحسن منها ومن لا يوجع
لعذر او غيره فليشهدها بما رويها كما ذكره صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله تعالى
عنها خير لي في اصبيتك كما شاهد بها فانه باول فطرة من دمها فغير كما سأل من
ذو بلي فلا يخفى من حصص هذا الكي ولا هل يستكر فاهل ذلك انتم ام للمسلمين عامة
وشروط التضحية انما يكون من لقره تخالفا لقره انتم جعلنا نعم الله وفضل
لقوله تعالى لكل امة جعلنا منسكاً لذكر اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الا انما
ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالذبح كالزكاة **وجزى فيها**
من النعم **الذبح من الضان** وهو ما استعمل سنة وطعن في الثامنة ولولجذ
تقبل عام السنة اي سقطت اسنانه احدى لجموع خيرا حمد صوموا بالذبح من الضان فانه
جاء به اي يكون ذلك الذبح بالسنة والاختلاف فانه يوجع اسنانه كما صرح به في اصل
الروضة **والثاني من المعز** وهو ما استعمل سنيني وطعن في الثامنة **والثاني من الابل**
وهو ما استعمل جنس سنين وطعن في السادسة **والثاني من البقر الانسي** وهو
ما استعمل سنيني وطعن في الثامنة **وجزى** يفيد الاتسي الوحنفي ولا يخفى
في الاضحية وانه دخل في اسم البقر ويجزى التضحية بالذبح والانسى الاجماع
وان كثرت تراوين الذكر والاولاه الا ان تضحية بالذبح افضل على الاصح المخصوص
لان لحمه اطيب كما قاله الرازي ونزل في المجرع باب الهدي عن الشافعي ان الاثني احسن
من الذكر لانها اطيب لحمه لم يجز غيره ويمكن حمل الاول على ما ذكره تراوين
والثاني على ما ذكره **تنبيه** لا يفرق بين الفقه الاجل الحنفية في الاضحية
قال النووي انه يجزى لانه ذكر او انثى وكلاهما يجزى وليس فيه ما ينقض الحكم
وجزى البدنة عند الاشتراك فيها **عن سبعة** لما رواه مسلم عن جابر رضي
الله تعالى عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالبحر فامرنا ان نشتري
في الابل والبقر كل سبعة منى في بدنة وسوا الفقوا في نوع القرية ام اختلفوا كما اذا قصد
بعضهم التضحية وبعضهم الهدي ولذا الوارد بعضهم اللحم وبعضهم الاضحية وبعضهم
سبعة اللحم لان تسعته تسمى اجزاء على الاصح كما في المجرع **وكذا الذنوة** تجزى
عن سبعة الحديث المار **تنبيه** لا يخص اجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بالحقبة
بل لولزم شخص سبع شياه باسباب مختلفة كالتمتع للوقت ومباشرة محظورات الاحرام
جاء عن ذلك بدنة او بقرة **وتجزى الشاة** المحبنة من الضان والمخزوم **واحد**
فقط خان ذبحها عنه وعن اهلها وعنه واشترك غيره في ذبحها جاز وعليها خارج
مسلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتسبها وقال اللهم تغفلن من محمد والمحمد ومن امة محمد
قال في المجرع وما يستند به لذكر الخبر الصحيح في المظان ان ابوب الصباري قال كما
تضي بالشاة الواحدة بذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته من ثمنها في الناس بعد فصارت

330
ما هات وخرج بهيمة الاشتراك في شاتين مشاعين بين اثنتين فانه لا يقع
وكذا لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعين او بدنتين كذلك لم يجز عظم
ذلك لان كل واحد لم يحصه سبع بدنة او بقرة من كل واحد من ذلك والمؤلف بين اهل
وعنه او بقرة عظم بل يوجب لا يجزى عن اكثر من واحد وافضل الواج التضحية بالنظر
لاقامة شعارها بدنة فترجى لان لحم البقرة اكثر من لحم الضان فترجى لمعظم الضان
على العزوة المشاركة في بدنة او بقرة اما بالنظر للمعظم الضان فترجى تسع شياه
افضل من بدنة او بقرة وشاة افضل من مشاركة في بدنة او بقرة لان العزوة بارادة
الدم واجمعوا على استحباب السنين في الاضحية فالمسنة افضل من غيرها في ما تقدم
من الاضحية في الذوات واماني الاولان فالبيض افضل من الصفر انما العزوة وهي
التي لا يصفوا يابا ضاهي الحمار فترجى البقرة السوداء افضل للضد وقيل لحم المنظر
وقيل طيب اللحم وروي الامام احمد خبره عن عمار احب اليه من دم سودا وبن **واج**
لا يجزى في الضان الا ذبيحة العزوة بالذبح **الذبيحة عورها** بانها لم تنص
باحدي عينها وان بقيت الحذوة فان قيل لاحاجة لتعقيم العورا بالبين لان المدا
في عدم اجزاء العورا على ذهاب البصير من احدي العينين اوجب بان الشافعي
قال اصل العورا بياض تجلي المناظر واذ كان كذلك فانه يكون ببصير ولا يضر ولا بد
من تعميمه بالبين كما في حديث الترمذي الذي **تنبيه** قد علم من كلامه عدم اجزاء
العي تطرف في الاولي ويجزى العنقا وهي ضعيفة البصير سبلا ذالدم غاليها والمكوبة
لان ذالدم لا يترقى في المجرع والحسن ولو هي التي لا تنصير ليلاتها تنصير وقت الذبح عا
و الثامنة العزوة بالذبح **الذبيحة عورها** بان يشتد عرجها بحيث تنسبها
الماشية الي المجرع وتتخلف عن القطع فلو ما عن عرجها يسير اجبت لا تتخلف عن
الماشية لم يضر كما في الروضة **الثالثة الرضفة البين مرضها** بان يظهر
لنسبه هذا لها وتساويها فلو ما عن مرضها يسير لم يضر ويدخل في اطلاق المصنق
الهيما بقية لها والمذ لا يجزى لان الهياك كالروض باخذ المشية فنهيم في الارض وان يري
كما قاله في الزوائد **الرابعة العزوة** بالذبح وهي التي ذهب لحمها السمين بسبب
ما حصل لها من **القرح** لحمها وهو كما قاله الجوهري ضد السمين ويدل لما قاله
المصنف ما رواه الترمذي وصحده انه صلى الله عليه وسلم قال اربعة لا تجزى في الاضاحي
العورا البين عورها والمريضة البين مرضها واعرجا البين عرجها والعشفا الذي
لا تنقي ما حوزة من النقي يتسر لتون وسكان الغان وهو المالح لا ياتي لها من شدة
القرح واعلم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي تدور في المجرع ولا ترجى الا قليلا
فتمزق وتنسب ايضا لولا بل هو اولي بها **تنبيه** قد عرفت ما تناوكله المصنق
من ان العزوة والهيما والمجنونة لا تجزى وبه صارت العيوب المذكورة سبعة وتقع فيها ما لا يتأمله
كلامه الجوز وان كان في المجرع يسير على الاصح المخصوص لانه يسير الى الودن والباطل
ولا تجزى كما حكاه في المجرع عن الاصحاب ونسبه عليه في الهيات ونسب ابن الرضفة
حيث صحح في الكفاية الاجزاء **ابرة** ضابط المجرى في الاضحية السلاة من عيب بنفس
الدم وعبره مما يوجب **وتجزى الهدي** لانه صلى الله عليه وسلم في بكتين موجودين